



البنك المركزي العراقي

دائرة الاحصاء والابحاث
قسم الاقتصاد الكلي

التقرير الاقتصادي الفصلي للفصل الاول 2022

أهم المؤشرات الاقتصادية للفصل الاول 2022

البيان	الفصل الاول 2021	الفصل الاول 2022
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليار دينار)	46,924.9	50,308.4
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دينار)	63,700.5	90,694.3
معدل التضخم الأساس	4.8	4.7
معدل التضخم العام	3.8	5.2
معدل الرقم القياسي لأسعار المستهلك العام (نقطة)	109.6	115.2
معدل الرقم القياسي لأسعار المستهلك بعد الاستبعاد (نقطة)	111.4	116.6
المعدل اليومي لتصدير النفط الخام (مليون برميل)	3.4	3.7
متوسط سعر برميل النفط (دولار/برميل)	57.52	89.06
عرض النقد بالمفهوم الضيق (مليار دينار)	111,604	122,867
عرض النقد بالمفهوم الواسع (مليار دينار)	128,655	143,419
الإحتياطيات الأجنبية (ترليون دينار)	84.8	97.421
إجمالي ودائع المصارف التجارية (ترليون دينار)	85.0	97.0
إجمالي ائتمان المصارف التجارية (ترليون دينار)	49.8	52.9
مجموع رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق (ترليون دينار)	17.1	17.5
الإيرادات العامة / الفعلية (ترليون دينار)	17.31	34.9
*النفقات العامة / الفعلية (ترليون دينار)	17.44	23.5
الدين العام الداخلي (ترليون دينار)	63.5	70.3
الاستيرادات (مليون دولار)	4,966.3	14,420.6
الصادرات (مليون دولار)	14,272.9	26,690.1

*لم تتضمن التزامات الحكومة.

المحتويات

1	المقدمة
6-2	القطاع الحقيقي
2	الناتج المحلي الاجمالي
5	التضخم
14-7	القطاع النقدي والمصرفي
7	القطاع النقدي
7	- التطورات النقدية
8	- أدوات السياسة النقدية
11	القطاع المصرفي
11	- القدرة الرأسمالية
11	- الودائع المصرفية
12	- الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية
13	- أسعار الفائدة
20-15	قطاع المالية العامة
15	الموازنة العامة
19	الدين العام الداخلي
26-21	القطاع الخارجي
21	حجم التجارة
24	ميزان المدفوعات

المقدمة

القت الحرب الروسية الاوكرانية بظلالها على الاقتصاد العالمي مطلع عام 2022، إذ تُعد هاتين الدولتين مصدرين رئيسيين للعديد من السلع الأساسية، بما في ذلك الغاز والنفط والفحم والأسمدة والقمح والذرة والزيوت النباتية، حيث رافق هذه الحرب ارتفاع مستويات الاسعار لأغلب السلع والخدمات وكذلك أسعار النفط، وأدى هذا الارتفاع إلى إنتعاش الإيرادات العامة في العراق خلال الفصل الاول من عام 2022 مقارنة بذات الفصل من عام 2021، إذ شكلت الإيرادات النفطية نسبة (95%) من إجمالي الإيرادات الفعلية و (36.6%) من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية، وبالتالي حتمية انتعاش الناتج، وتحسن في أغلب مؤشرات القطاع الخارجي و قطاع المالية العامة، كما تأثر الاقتصاد العراقي سلباً بهذه الحرب فارتفعت معدلات التضخم، وذلك لاعتماد العراق على الاستيرادات في تغطية جل احتياجاته السلعية (المرتفعة أسعارها)، إذ بلغ معدل التضخم (5.1%) وبلغ معدل التضخم للسلع والخدمات المتنوعة (14%)،

ومع إستمرار الاوضاع السياسية والاقتصادية على ما هو عليه، فسيستمر الاقتصاد العراقي بهذا الاتجاه على الاقل في المدى القصير.

ونتيجة للاحداث التي شهدتها العالم خلال العامين السابقين من انتشار الجائحة والاجراءات التي صاحبته مروراً بالتوترات السياسية التي شهدتها مطلع العام الحالي، قام البنك المركزي بالعديد من الاجراءات التي انعكست على القطاع النقدي والمصرفي لينعكس على القطاع الحقيقي، حيث ارتفع عرض النقد بمعناه الضيق والواسع خلال هذا الفصل ليبلغ (122.9)، (143.4) ترليون دينار على التوالي، فيما ارتفع اجمالي الاحتياطيات الرسمية ليبلغ (97.4) ترليون دينار، أما على مستوى المؤشرات المصرفية فقد شهدت هي الاخرى تحسناً ملحوظاً هذا الفصل قياساً بالفصل السابق، إذ نمى كل من اجمالي الودائع واجمالي الائتمان بنسبة (6.0%)، (14.1%) وهذا يدل على اتباع البنك المركزي سياسة نقدية احترازية قادرة على مواجهة المخاطر.

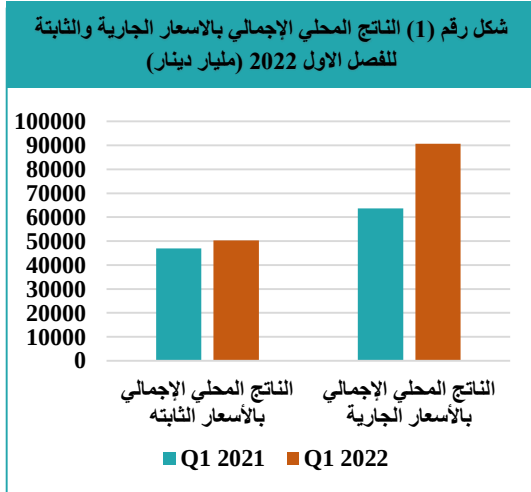
1- الناتج المحلي الإجمالي

1-1 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفصل الأول من عام 2022 نمواً بنسبة (7.2%) ليبلغ (50308.4) مليار دينار مقابل (46924.9) مليار دينار لذات الفصل من العام السابق كما في الشكل رقم (1)، ويعزى هذا الارتفاع بالدرجة الأساس إلى ارتفاع النفط الخام بنسبة (8.9%) الناجم عن ارتفاع حصة الانتاج وفق اتفاق اوبك+، فضلاً عن الارتفاع الحاصل في باقي الأنشطة بنسبة (5.5%) نتيجة التحسن الحاصل في اغلب القطاعات الاقتصادية بعد استمرار التعافي من أزمة كورونا بشكل تدريجي، فيما سجل الناتج المحلي بدون النفط نمواً ملحوظاً هو الآخر بنسبة (4.7%) نتيجة الارتفاع في كل من قطاع النقل والاتصالات والخزن وقطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه، قطاع المال والتأمين وخدمات العقارات بنسبة (20.5%) ، (8.9%) ، (8.2%) على التوالي نتيجة تعافي الاقتصاد المحلي من جائحة كورونا.

1-2 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

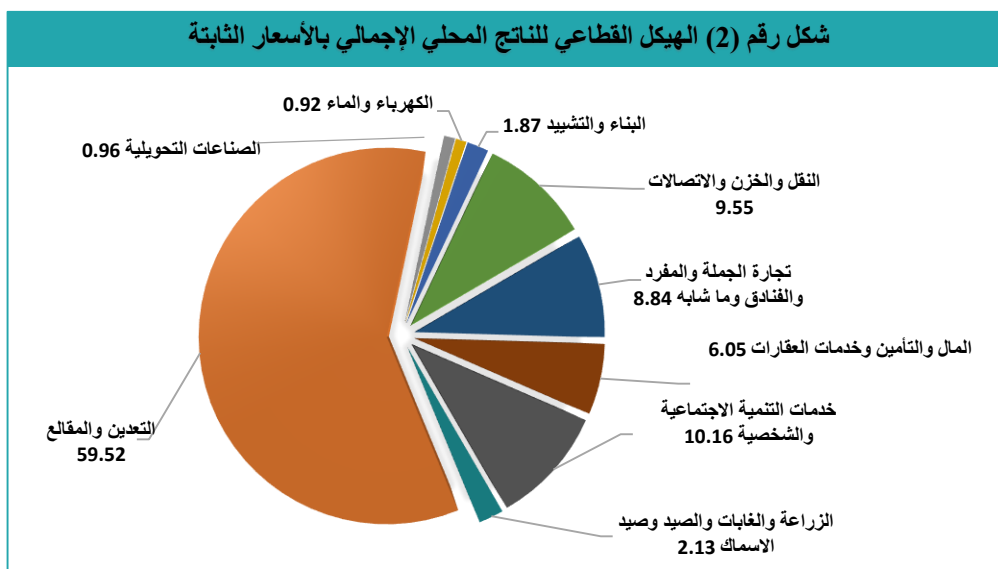
سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لهذا الفصل نمواً ملحوظاً بلغت نسبته (42.4%) ليسجل (90694.3) مليار دينار مقابل (63700.5) مليار دينار لذات الفصل من العام السابق كما في الشكل رقم (1)، تأتي هذه الزيادة بالدرجة الأساس إلى ارتفاع تصدير النفط الخام بنسبة (8.8%)، فضلاً عن زيادة أسعار النفط الخام بنسبة (62.1%) قياساً بنفس الفصل من العام السابق. كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بدون النفط بنسبة (11.6%) قياساً بذات الفصل من العام السابق.



3-1 الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة:

شكل قطاع التعدين والمقالع بضمنه قطاع النفط الخام النسبة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفصل الأول 2022 بنسبة (59.52%) من الناتج المحلي الإجمالي،

بينما بلغت نسب مساهمة باقي الأنشطة (40.48%)، فيما احتل قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية المرتبة الثانية وبنسبة (10.2%)، وجاء قطاع النقل والاتصالات والخزن بالمرتبة الثالثة بنسبة (9.6%)، وكما موضح ادناه في الشكل رقم (2).



- معدلات نمو الأنشطة الاقتصادية مرتبة حسب أعلى نسب مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وكما في ادناه:

جدول رقم (1) الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

الأنشطة الاقتصادية	نسبة النمو %	الأهمية النسبية %
التعدين والمقالع	8.95	59.52
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	(1.5)	10.16
النقل والخزن والاتصالات	20.5	9.55
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	8.9	8.84
المال والتأمين وخدمات العقارات	8.2	6.05
الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك	(13.9)	2.13
البناء والتشييد	(0.9)	1.87
الصناعة التحويلية	(14.9)	0.96
الكهرباء والماء	(1.7)	0.92

- () تشير إلى العلامة السالبة.

1-4 الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية حسب مجاميع الانشطة (السلعية، التوزيعية، الخدمية)

شهدت مجاميع الانشطة نمواً خلال هذا الفصل قياساً بالفصل السابق، إذ شهدت الانشطة السلعية نمواً بنسبة (65.6%) وهذا ناجم عن ارتفاع النمو في النشاط النفطي، فيما نمت الانشطة التوزيعية بنسبة (22.9%) نتيجة ارتفاع كل من النقل والاتصالات وتجارة الجملة والمفرد ونشاط البنوك والتأمين. كما نمت الانشطة الخدمية بنسبة (8.7%) نتيجة

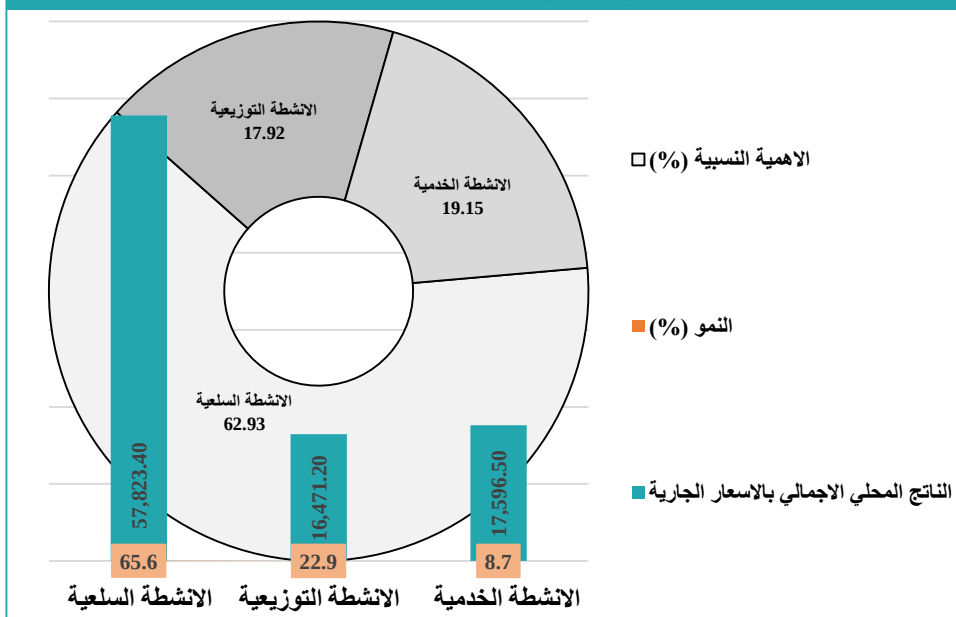
النمو الحاصل في نشاط خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية.

أما على مستوى المساهمة النسبية فلا زالت الانشطة السلعية تحتل المرتبة الاولى بنسبة مساهمة بلغت (62.9%)، واحتلت الانشطة الخدمية المرتبة الثانية بنسبة (19.2%)، فيما احتلت الانشطة التوزيعية المرتبة الثالثة بنسبة مساهمة بلغت (17.9%) وهذا يدل على الريعية كون ان نشاط النفط الخام هو المكون الاساسي للأنشطة السلعية.

جدول رقم (2) الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية حسب مجاميع الانشطة (السلعية، التوزيعية، الخدمية)

الأنشطة الاقتصادية	الفصل الاول	النمو %	الاهمية النسبية %
الانشطة السلعية	57,823.4	65.6	62.93
الانشطة التوزيعية	16,471.2	22.9	17.92
الانشطة الخدمية	17,596.5	8.7	19.15
المجموع	91,891.1		100

شكل رقم (3) الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ومعدل النمو والاهمية النسبية

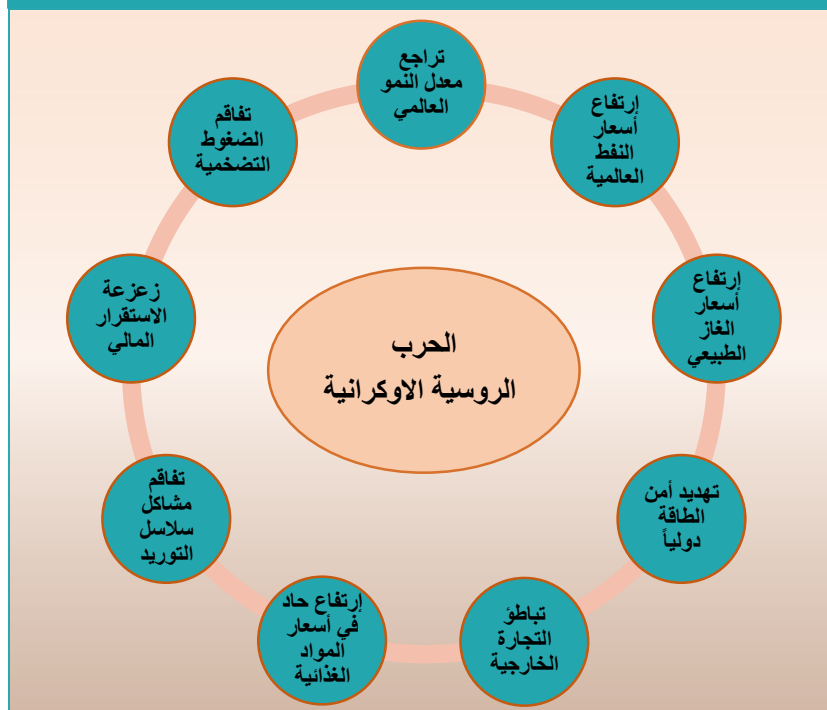


2- التضخم

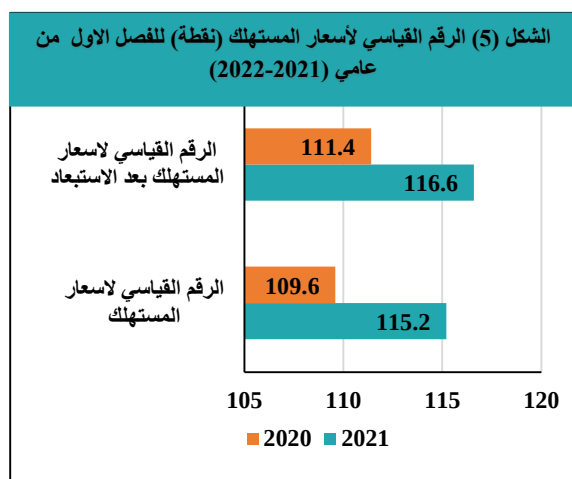
ألقت الحرب الروسية الأوكرانية التي إندلعت في الفصل الأول من عام 2022 بظلالها على الاقتصاد العالمي، وأدت إلى تسارع معدلات التضخم، مدفوعاً باختناق سلاسل التوريد، وارتفاع أسعار الطاقة والأغذية والمعادن، وساهمت في تقويض الانتعاش في جميع أنحاء العالم، إذ تُعد هاتين الدولتين مصدرين رئيسيين

للعديد من السلع الأساسية، بما في ذلك الغاز والنفط والفحم والأسمدة والقمح والذرة والزيوت النباتية، كما تعتمد العديد من الاقتصادات في أوروبا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وأفريقيا اعتماداً شبه كامل على روسيا وأوكرانيا للحصول على وارداتها من القمح.

شكل رقم (4) تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية في الاقتصاد العالمي

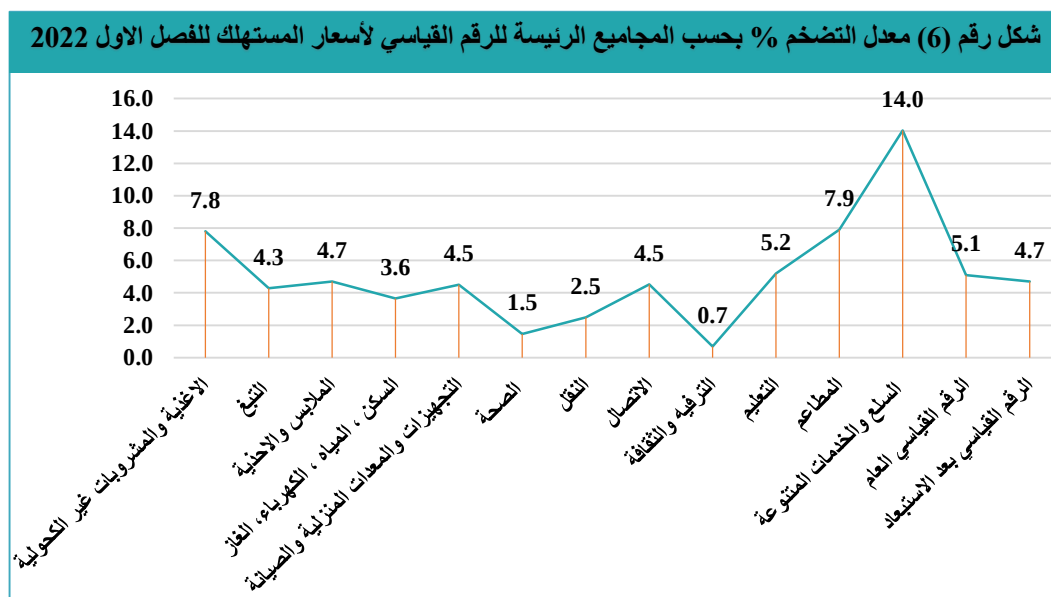


(111.4) نقطة لذات الفصل من عام 2021
كما في الشكل رقم (3).



ساهمت مجاميع سلة المستهلك في ارتفاع معدلات التضخم خلال هذا الفصل ليلبلغ أعلى ارتفاع في فقرة السلع المتنوعة لتسجل (14%) فيما سجلت الاغذية المشروبات الغذائية وفقره المطاعم والفنادق ما يقارب (7.8%) (7.9%) على التوالي فيما سجلت فقرة الترفيه والثقافة أدنى مستوى لتبلغ (0.7%)، كما في الشكل رقم (6).

انعكست آثار التوترات السياسية العالمية وانتشار الوباء وما تبعتهما من ارتفاع التضخم العالمي على الاقتصاد العراقي، إذ سجل معدل التضخم العام للرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق خلال الفصل الأول لعام 2022 ارتفاعاً بنسبة (5.1%) قياساً بذات الفصل من العام السابق، إذ بلغ (115.2) نقطة مقابل (109.6) نقطة، ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع كل فقراته بسبب الظروف العالمية والسياسية لاسيما وأن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على الاستيرادات لتغطية الاستهلاك. سجل الرقم القياسي بعد استبعاد فقرتي (الفواكه والخضروات والمشتقات النفطية)، ارتفاعاً بنسبة (4.7%) قياساً بذات الفصل من العام السابق، إذ سجل (116.6) نقطة للفصل الأول عام 2022 مقابل



القطاع النقدي والمصرفي

أولاً: القطاع النقدي

1- التطورات النقدية:

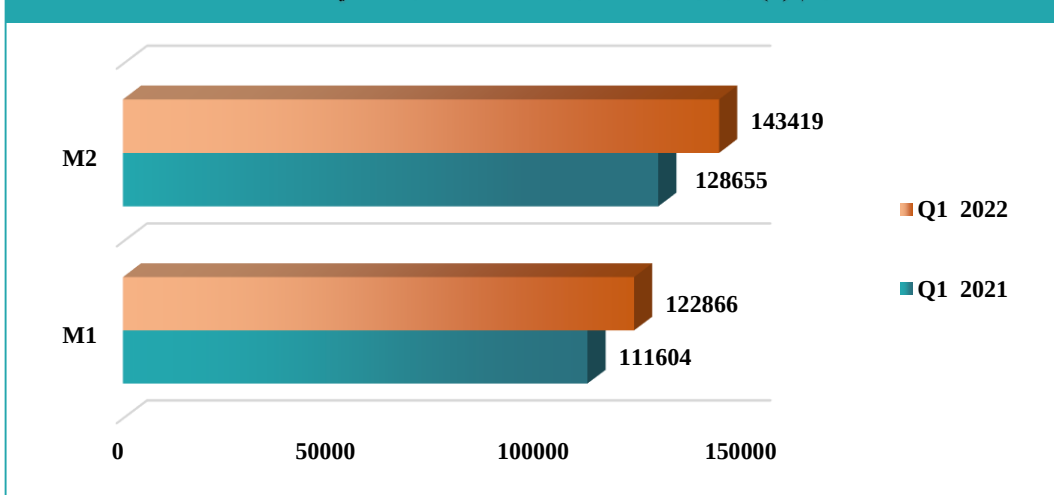
1-1 عرض النقد بالمفهوم الضيق M1

سجل رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق نهاية الفصل الأول 2022 ارتفاعاً بنسبة (10.1%) ليسجل (122866) مليار دينار مقابل (111604) مليار دينار لذات الفصل من العام السابق، ويعزى ذلك إلى الارتفاع الحاصل في كل من الودائع الجارية والعملة خارج البنوك بنسبة (14.1%) و (7.6%) على التوالي، والذي جاء نتيجة زيادة المبادرات والقروض المقدمة من قبل البنك المركزي والمصارف، فضلاً عن ارتفاع الانفاق العام الذي يمول عن طريق زيادة مشتريات وزارة المالية من الدينار من البنك المركزي بشكل يفوق مبيعاته عن طريق النافذة للجمهور.

2-1 عرض النقد بالمفهوم الواسع M2

ارتفع رصيد عرض النقد بالمعنى الواسع M2 نهاية الفصل الأول 2022 بنسبة (11.5%) إذ بلغ (143419) مليار دينار، مقابل (128655) مليار دينار للفصل ذاته من العام السابق، وجاءت هذه الزيادة كمحصلة لنمو عرض النقد الضيق (M1) بنسبة (10.1%) والودائع الأخرى (الثابتة، التوفير والبريد والتأمينات) بنسبة (20.3%)، من جانب آخر لا زالت الودائع الأخرى تشكل نسب منخفضة في عرض النقد لتبلغ (14.3%) مما يشكل ضغطاً على البنك المركزي في تنفيذ سياساته كون النسب الأكبر من عرض النقد هي خارج البنوك.

شكل رقم (7) عرض النقد M1 و M2 للفصل الأول لعامي 2021-2022

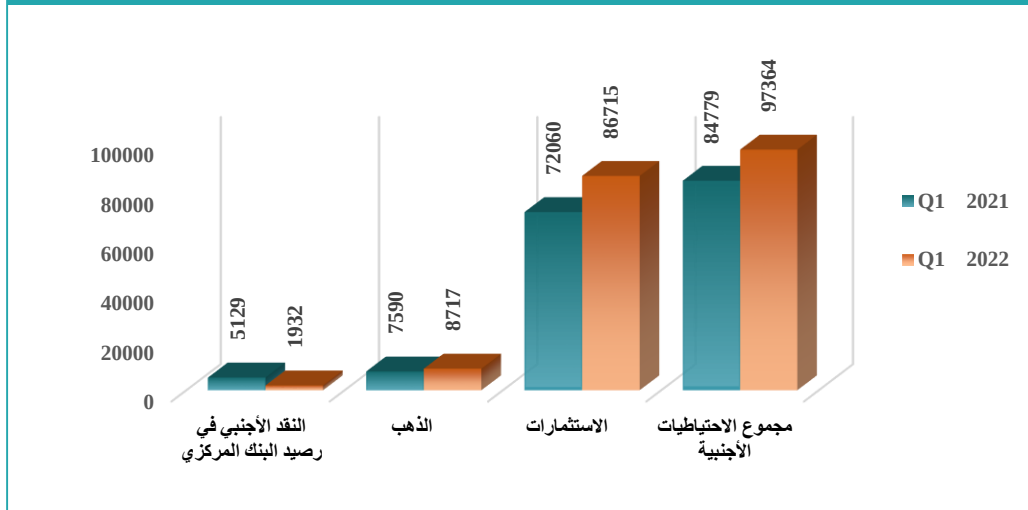


3-1 الاحتياطات الأجنبية

سجل رصيد الاحتياطات الأجنبية نهاية الفصل الأول لعام 2022 ارتفاعاً بنسبة (14.9%) لتبلغ (97.4) ترليون دينار مقابل (84.8) ترليون دينار للفصل ذاته من العام السابق، ويعزى ذلك إلى ارتفاع كل من الاستثمارات والذهب بنسبة (20.3%)، (14.8%) على التوالي، بالمقابل انخفض رصيد النقد الأجنبي في خزائن البنك المركزي

بنسبة (62.3%-) وهذا الانخفاض لا يؤثر على أداء السياسة المالية أو الاستقرار المالي إذ أن رصيد النقد الأجنبي في البنك المركزي العراقي لا تتجاوز نسبته (2%) من إجمالي الاحتياطات الأجنبية، بالمقابل سجل مؤشر نسبة الاحتياطات إلى عرض النقد الواسع نسبة (67.9%) وهي أعلى بكثير من النسبة المعيارية، مما يدل على كفاءة السياسة النقدية في إدارة الاحتياطات.

شكل رقم (8) الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي للفصل الأول من عامي 2021 و 2022



2- أدوات السياسة النقدية

1- نافذة بيع العملة

• سجلت الكميات المباعة من الدولار الأمريكي عبر نافذة بيع العملة في البنك المركزي للفصل الأول 2022 ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة (278.1%) لتبلغ (11.7) مليار دولار مقابل (3.1) مليار دولار لذات الفصل من العام السابق، ويعزى ذلك إلى

زيادة مبيعات البنك من الحوالة وتعزيز الرصيد في الخارج بنسبة (193.9%) والتي تشكل (77.7%) فضلاً عن زيادة مبيعات النقد بنسبة (87%).

• سجلت مشتريات البنك المركزي للدollar الأمريكي من وزارة المالية خلال الفصل الأول 2022 ارتفاعاً بنسبة (50.6%) إذ بلغت (13.7) مليار دولار، مقابل (9.1)

2022 (0.4%) وهذا يدل على فاعلية السياسة النقدية في المحافظة على استقرار سوق الصرف خلال هذا الفصل إذ أنها لم تتجاوز النسبة المعيارية البالغة (2±%).

جدول (3) معدل سعر الصرف الرسمي والموازي للفصل الأول عامي 2021-2022

التفاصيل	فصل الأول 2021	فصل الأول 2022
معدل سعر الصرف الرسمي	1,470	1,470
معدل سعر الصرف الموازي (السوق)	1,461	1,476
الفجوة %	(0.6)	0.4

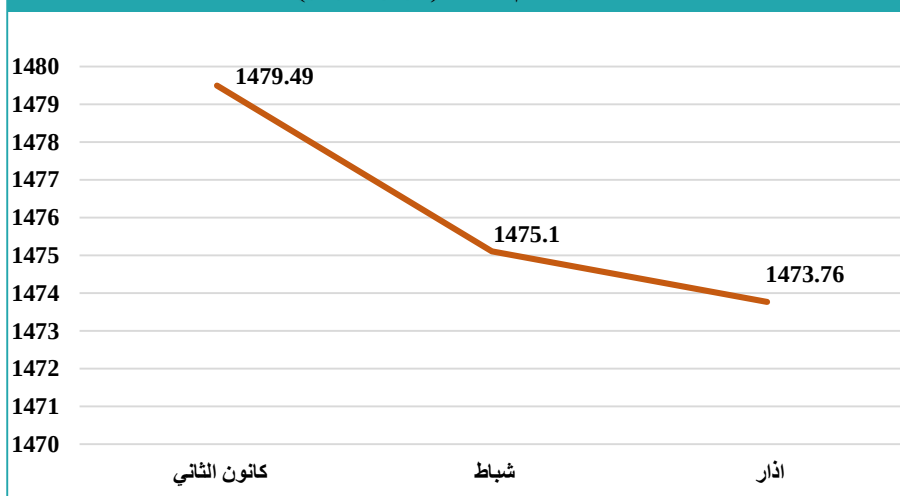
- () تشير إلى العلامة السالبة.

- الفجوة = سعر الصرف الموازي / سعر الصرف الرسمي * 100 - 100

مليار دولار لذات الفصل من العام السابق، وهذا ناجم عن زيادة الانفاق الحكومي مع انخفاض الإيرادات الدينامية للحكومة، الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على مشتريات الدينار من البنك المركزي.

- حافظ سعر بيع الدولار عبر نافذة بيع العملة الأجنبية على قيمته البالغة (1470) دينار لكل دولار، في حين سجل معدل سعر صرف الدولار تجاه الدينار في السوق المحلية ارتفاعاً بنسبة (1.1%) إذ بلغ (1476.1) دينار للدولار الأمريكي للفصل الأول من عام 2022 مقارنة بـ (1460.7) دينار لكل دولار أمريكي عام 2021 فيما بلغت فجوة سعر الصرف عام

شكل رقم (9) المعدل الشهري لسعر صرف الدينار العراقي اتجاه الدولار الأمريكي في السوق المحلية لعام 2022 (دينار / دولار)

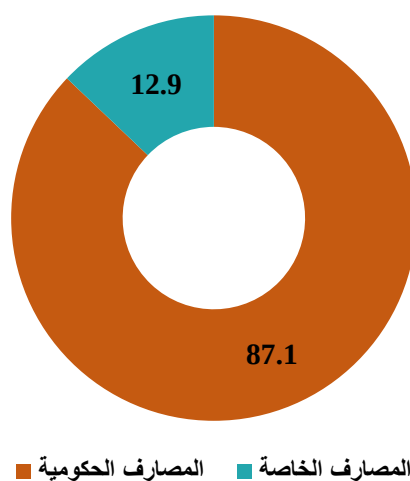


2-2 الاحتياطي الالزامي

سجل رصيد الاحتياطي الالزامي في الفصل الاول لعام 2022 ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته (15.9%)، اذ بلغ (11.7) ترليون دينار مقابل (10.1) ترليون دينار لذات الفصل من العام السابق، وجاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الاحتياطي الالزامي لدى المصارف الحكومية

بنسبة (13.4%) والتي تشكل (87.1%) من إجمالي رصيد الاحتياطي، فضلاً عن زيادة رصيد الاحتياطي من المصارف الاهلية بنسبة (30.7%) والتي تشكل (12.9%) من إجمالي رصيد الاحتياطي وهذا ناجم عن زيادة رصيد الودائع لدى المصارف العاملة في العراق بنسبة (14.2%).

شكل رقم (10) نسب مساهمة مكونات الاحتياطي الالزامي في العراق للفصل الاول 2022

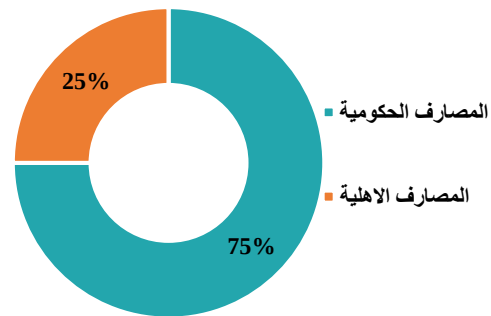


ثانياً: القطاع المصرفي

1- القدرة الرأسمالية

- سجل إجمالي رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق في الفصل الأول لعام 2022 ارتفاعاً بنسبة (2.2%) لتبلغ (17.5) ترليون دينار مقابل (17.1) ترليون دينار للفصل ذاته من العام السابق.
- بلغت نسبة مساهمة رؤوس أموال المصارف الاهلية (75.1%) من إجمالي رؤوس أموال المصارف، فيما بلغت نسبة مساهمة رؤوس أموال المصارف الحكومية (24.9%) كما في الشكل (11).
- على مستوى نوع المصارف، فقد ارتفعت رؤوس أموال المصارف الحكومية بنسبة (5.03%) نتيجة قيام مجلس الوزراء بإصدار قرارات تخص زيادة رأسمال كل من المصرف الصناعي والزراعي في نهاية عام 2021، فيما ارتفعت رؤوس أموال المصارف الاهلية بنسبة (1.3%)، وذلك استجابةً لقرار البنك المركزي الخاص بالزام المصارف برفع رؤوس أموالها إلى (250) مليار دينار.

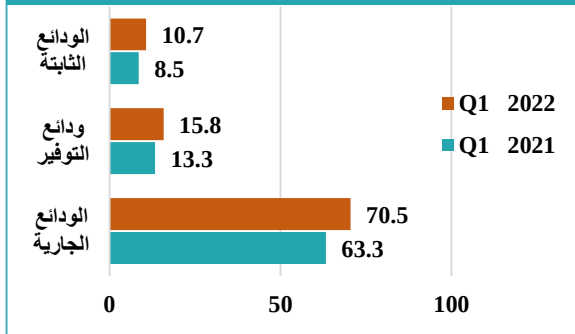
شكل رقم (11) نسبة المساهمة في رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق للفصل الأول 2022



2- الودائع المصرفية

ارتفع رصيد الودائع لغاية الفصل الأول من عام 2022 بنسبة (14.2%) لتبلغ (97) ترليون دينار مقابل (85) ترليون دينار لذات الفصل من العام السابق، إذ ارتفعت كل من (الودائع الجارية، والتوفير، الثابتة) بنسبة (11.6%)، (18.9%)، (26.1%) على التوالي، بينما شكلت ودائع القطاع العام، ودائع القطاع الخاص، والمؤسسات العامة ما نسبته (29.2%)، (45.1%) و (25.7%) من إجمالي الودائع على التوالي كما في الشكل (12).

شكل رقم (12) رصيد الودائع حسب النوع للفصل الأول لعامي 2021-2022 (ترليون دينار)



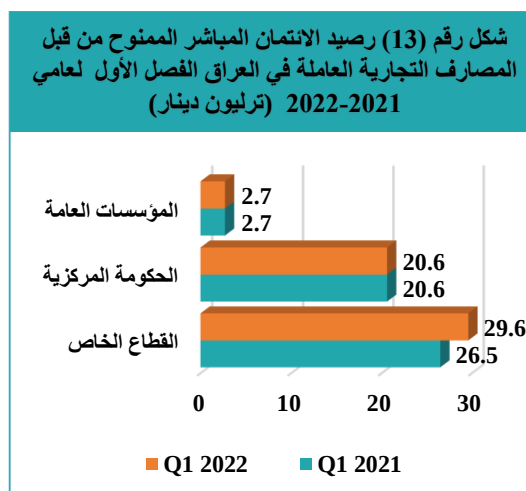
أما على مستوى القطاع، فقد ارتفع رصيد الودائع لدى الحكومة المركزية والمؤسسات العامة بنسبة (10.1%)، (4.3%) ويعزى هذا إلى تحسن أسعار النفط الخام الذي انعكس على إيرادات كل من الحكومة المركزية وشركات القطاع العام. كما ارتفع أيضاً رصيد ودائع القطاع الخاص بشكل ملحوظ لينمو بنسبة (23.8%) نتيجة لتحسن في التكنولوجيا

المصرفية الذي أدى إلى رفع ثقة الجمهور بالمصارف، من جانب آخر كان أثر التوطين واضح على رصيد الودائع الجارية للقطاع الخاص.

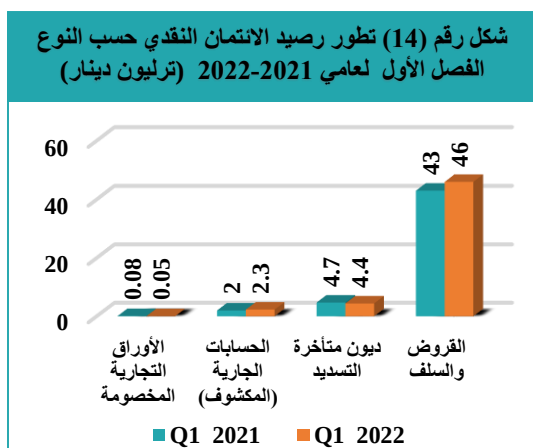
3- الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية

سجل رصيد الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف العاملة في العراق نهاية الفصل الأول 2022 ارتفاعاً بنسبة (6.1%) ليلبلغ (52.9) ترليون دينار مقابل (49.9) ترليون دينار قياساً بذات الفصل من العام السابق ويعزى ذلك إلى ارتفاع كل من رصيد الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص والمؤسسات العامة بنسبة (11.3%) و (3.6%) على التوالي، فيما انخفض رصيد الحكومة المركزية بنسبة (0.4%) مقارنة بالفصل الأول من عام 2021 كما في الشكل (13).

احتل القطاع الخاص المرتبة الأولى من حيث نسبة مساهمته في إجمالي الائتمان الممنوح وبنسبة (55.9%) مقابل (38.9%) لقطاع الحكومة المركزية و (5.2%) لقطاع المؤسسات العامة.



• سجل رصيد القروض والسلف ارتفاعاً بنسبة (7.1%)، ويعزى هذا إلى ارتفاعه في كل من القطاع الخاص والمؤسسات العامة بنسبة (15.3%) ، (3.9%) على التوالي، كما ارتفع رصيد الحسابات الجارية (المكشوفة) بنسبة (14.8%)، ويعزى هذا إلى ارتفاعه في كل من القطاع الخاص والحكومة المركزية بنسبة (15.7%) ، (4.9%) على التوالي، بينما سجل رصيد الديون المتأخرة التسديد نهاية هذا الفصل إنخفاضاً بنسبة (6.5%)، إذ بلغت قيمتها (4.4) ترليون دينار مقابل (4.7) ترليون دينار لنفس الفصل من العام السابق، نتيجة قيام المصارف بأخذ ضمانات أكثر فضلاً عن ارتفاع قروض التوطين، كما انخفض رصيد الأوراق التجارية المخصومة بنسبة (29.6%)، قياساً بالفصل الأول 2021، نتيجة انخفاضها لدى القطاع الخاص بنسبة (31.1%) بالرغم من ارتفاعها لدى الحكومة المركزية بنسبة كبيرة تقدر بـ (1534.5%)، وهذا ناجم عن ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في خصم الأوراق لتصل إلى (97.8%) كما في الجدول رقم (4).



جدول رقم (4) رصيد الائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبل المصارف التجارية حسب النوع والقطاع
للفصل الاول من عامي 2021-2022

(مليون دينار)

الاوراق التجارية المخصومة		الحسابات الجارية (المكشوف)		ديون متأخرة التسديد		القروض والسلف		
2022	2021	2022	2021	2022	2021	2022	2021	
1,257	77	2,331	2,221	0	0	20,555,247	20,646,107	الحكومة المركزية
0	0	107,542	107,567	76,966	77,974	2,563,096	2,467,453	المؤسسات العامة
55,193	80,096	2,235,008	1,932,370	4,359,626	4,668,252	22,909,343	19,869,062	القطاع الخاص
56,450	80,173	2,344,881	2,042,158	4,436,592	4,746,226	46,027,686	42,982,622	المجموع
2.2	0.1	0.1	0.1	0.0	0.0	44.7	48.0	مساهمة الحكومة المركزية %
0.0	0.0	4.6	5.3	1.7	1.6	5.6	5.7	مساهمة المؤسسات العامة %
97.8	99.9	95.3	94.6	98.3	98.4	49.8	46.2	مساهمة القطاع الخاص %

4- أسعار الفائدة

تعد العلاقة بين سعر الفائدة والتضخم من أكثر العلاقات الاقتصادية تشابكاً إذ يتأثر فيه سعر الفائدة بمعدل التضخم، ان ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة الحقيقي لذا يحاول المقرضين رفع سعر الفائدة الاسمي بغية المحافظة على نفس العائد الحقيقي.

شهد معدل الفائدة الحقيقي على الايداع انخفاضاً خلال عام 2022 ليبلغ (0.1-%) مقابل (0.9-%) عام 2021 حيث ان انخفاض معدل الفائدة الحقيقي على الودائع سيجعل المودعون يحصلون على عوائد اقل قيمة نتيجة ارتفاع الاسعار مما يجعل الكمية المشتراة اقل من ذي قبل وعليه سوف يلجأ المودعون إلى سحب ودائعهم واستثمارها في

مجالات اكثر ربحية، يعد الايداع من قبل الجمهور في العراق قليلاً قياساً بالدول الاخرى نتيجة انخفاض ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي لذا فان انخفاض الفائدة الحقيقي سوف يؤثر بشكل اكبر مما يزيد من انخفاض الودائع لدى القطاع المصرفي.

أما فيما يخص الاقراض فان معدل فائدة الاقراض الحقيقي قصير الاجل قد انخفض خلال عام 2022 ليبلغ (6.4-%) مقابل (8.2-%) عام 2021 بسبب ارتفاع معدل التضخم، حيث ان معدلات التضخم المرتفعة تؤدي إلى زيادة معدلات التكلفة على اسعار الفائدة وهذا بدوره سيؤدي إلى قيام المصارف برفع اسعار الفائدة لتعويض خسارتهم جراء انخفاض العوائد المتأتية منها. وفي العراق هناك عوامل اخرى تؤثر في اسعار فائدة

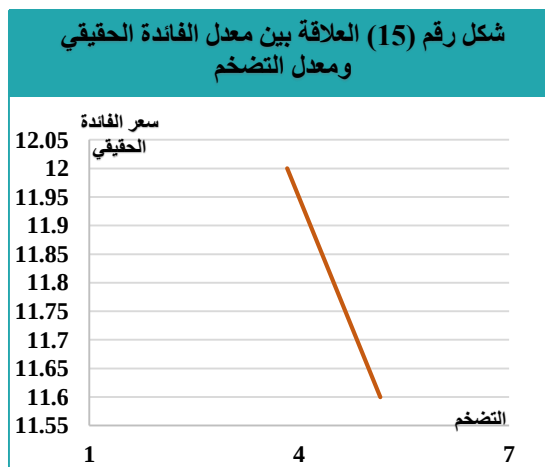
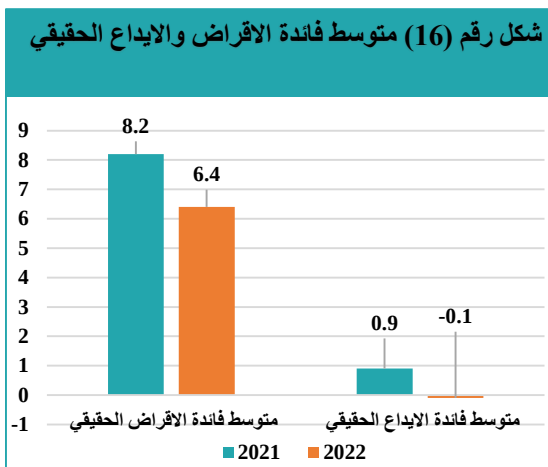
الاقراض بالإضافة إلى التضخم منها ثقة المصارف بالجمهور مما أدى إلى ارتفاع معامل الانتشار الذي يؤثر على طبيعة العلاقة العكسية بين التضخم وسعر الفائدة، حيث انخفضت اسعار الفائدة الاسمية خلال الفصل الاول عام 2022 لتبلغ (11.6%) مقابل (12.0%) لذات الفصل من العام السابق في

الوقت الذي ارتفع فيه التضخم من (3.8%) إلى (5.2%) الا انها تبقى مرتفعة قياساً بالفائدة على الودائع وهذا يتضح من خلال ارتفاع معامل الانتشار الذي بلغ (6.6) في الفصل الاول من عام 2022 مقارنة بـ (7.2) لذات الفصل في عام 2021 وهو اعلى من النسب المعيارية البالغة (3-4%).

جدول رقم (5) معدل سعر الفائدة الحقيقي على الودائع والقروض للفصل الأول عامي 2021-2022

الفقرات	Q1 2021	Q1 2022
متوسط فائدة الاقراض قصير الاجل	12.0	11.6
متوسط فائدة الاقراض الحقيقي	8.2	6.4
متوسط الفائدة على الودائع لمدة سنة بالدينار	4.7	5.0
متوسط فائدة الابداع الحقيقي	0.9	(0.1)
معدل التضخم	3.8	5.2

- () تشير إلى العلامة السالبة.



كورونا، يعزى ذلك الى ارتفاع النفقات الجارية بنسبة (31.0%) نتيجة زيادة أعداد المستفيدين من خدمات العمل والشؤون الاجتماعية أثناء جائحة كورونا فضلاً عن ارتفاع الإنفاق الاستثماري بنسبة (187.5%) وفيما يأتي توضيح مفصل لاهم فقرات الموازنة.

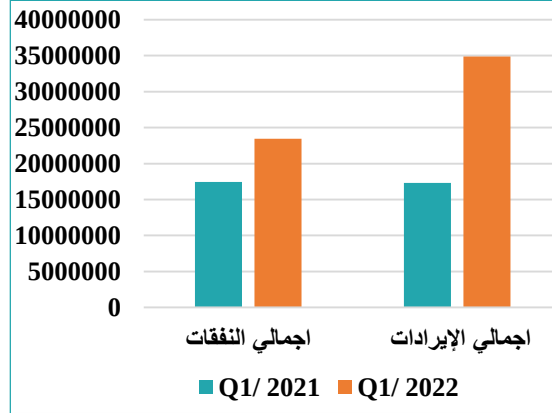
تم اعتماد الإنفاق خلال الفصل الاول من عام 2022 على قانون الإدارة المالية الذي ينص على أن يتم الإنفاق بنسبة 12/1 للنفقات الجارية وذلك لعدم إقرار قانون الموازنة لعام 2022 لغاية إصدار هذا التقرير.

العالم بعد كورونا فضلاً عن انعكاسات الحرب الروسية الاوكرانية بداية العام الجاري، بينما حققت حصة الموازنة من أرباح القطاع العام اعلى معدل نمو (890.6) ويعزى ذلك الى التحسن الذي شهدته الشركات نتيجة بداية التعافي من كورونا ولاسيما الشركات النفطية . فيما احتلت الايرادات الراسمالية المرتبة الثالثة في معدلات النمو حيث

1- الموازنة العامة

سجلت الموازنة العامة خلال هذا الفصل ارتفاعاً ملحوظاً في جانبي الإيرادات والنفقات بنسبة (101.6%) (34.4%) على التوالي ويعزى ارتفاع الإيرادات إلى تحسن المحوض في الاقتصاد العالمي الناجم عن التعافي بعد أزمة

شكل رقم (17) الإيرادات العامة والإنفاق العام للفصل الاول عامي 2021-2022 (ترليون دينار)



أ - الإيرادات العامة

سجلت الإيرادات العامة للفصل الاول من عام 2022 ارتفاعاً بنسبة (101.6%) والتي بلغت قيمتها (34.90) ترليون دينار مقابل (17.31) ترليون دينار للفصل المماثل من العام السابق، ويعزى ذلك الى ارتفاع الإيرادات النفطية بنسبة (117.5%) بسبب الصعود الكبير والسريع في سعر برميل النفط منذ العام الماضي نتيجة التعافي الذي شهده

ارتفعت بنسبة (96.2%)، كما بلغ معدل نمو كل من الضرائب السلعية، الرسوم، الإيرادات الأخرى (1.1%، 14.3%، 4.7%) على التوالي، مع انخفاض الضرائب على الدخل، الإيرادات التحويلية بنسبة (13.4- %، -57.2%).

أما فيما يخص نسبة المساهمة فلا زالت الإيرادات النفطية مهيمنة على إجمالي الإيرادات لتشكل ما نسبته (95.0%) خلال

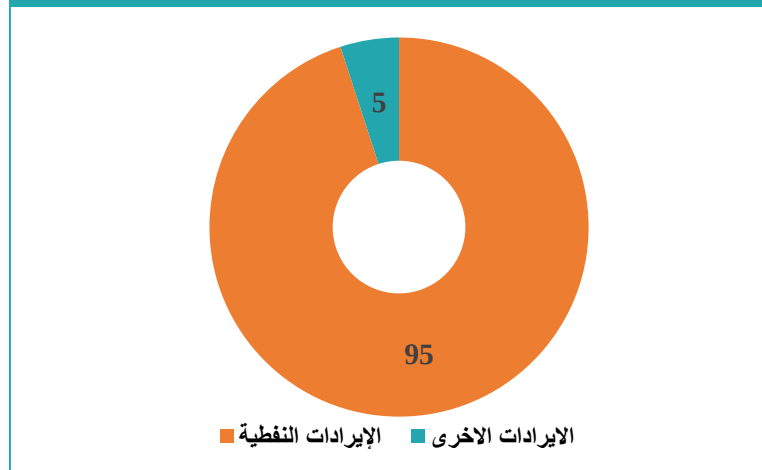
هذا الفصل بعد أن كانت (88.1%) لذات الفصل من العام السابق، إذ إن ارتفاع أسعار النفط عالمياً كان وراء ارتفاع نسبة مساهمة النفط على حساب الإيرادات غير النفطية. وهذا يدل على الطابع الريعي وإنخفاض مساهمة القطاعات الأخرى في تعزيز الإيرادات العامة مع انخفاض دور الجباية نتيجة استخدام الأساليب القديمة وإنخفاض معدل الرقابة عليها.

جدول رقم (6) الإيرادات العامة للفصل الأول عامي 2021-2022

(مليار دينار)

الإيرادات	ف1 2021	ف1 2022	معدل النمو %	نسبة المساهمة 2022
الإيرادات النفطية	15,253.4	33,169.2	117.5	95.0
الضرائب على الدخل	291.6	252.6	-13.4	0.7
الضرائب السلعية	229.3	231.9	1.1	0.7
الرسوم	247.8	283.3	14.3	0.8
حصة الموازنة	25.0	247.9	891.6	0.7
الإيرادات الرأسمالية	10.4	20.5	96.9	0.1
الإيرادات التحويلية	996.3	426.3	-57.2	1.2
الإيرادات الأخرى	258,198	270.3	4.7	0.8
المجموع	17,311.9	34,902	101.6	

شكل رقم (18) نسبة مساهمة الإيرادات العامة للفصل الأول 2022 (%)



ب- النفقات العامة

سجل الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري نمواً خلال هذا الفصل، حيث ارتفعت النفقات الجارية بنسبة (31.0%) مقارنة بذات الفصل من العام السابق ويعزى هذا الى ارتفاع كل من الرواتب والاجور والرعاية الاجتماعية بنسبة (12.9%) و (46.9%) على التوالي وهذا ناجم عن ارتفاع

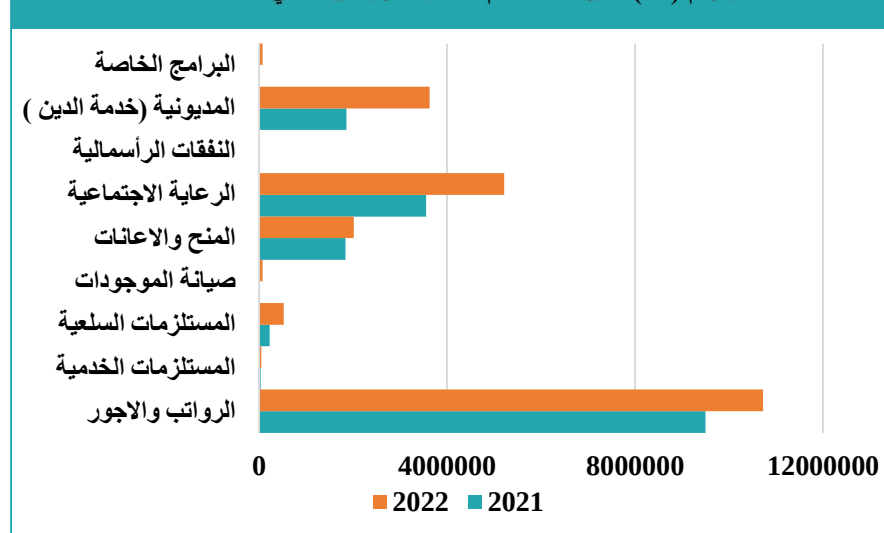
تخصيصاتها في قانون موازنة عام 2021 فضلاً عن انها سجلت على نسبة مساهمة من إجمالي الإنفاق الجاري بنسبة (48.0%)، (23.4%) أما فيما يخص نسب النمو باقي فقرات الإنفاق فقد سجلت البرامج الخاصة أعلى نسبة نمو تبلغ (2496.6%) بينما سجلت المنح الاعانات أقل نسبة لتبلغ (9.8%) كما موضح في الشكل (19).

جدول رقم (7) النفقات الجارية للفصل الاول عامي 2021-2022

(مليار دينار)

النفقات الجارية	ف1 2021	ف1 2022	معدل النمو %	نسبة المساهمة 2022
الرواتب والأجور	9,497.5	10,724	12.9	48.0
المستلزمات الخدمية	39.4	86.4	119.3	0.4
المستلزمات السلعية	226.3	525.9	132.4	2.4
صيانة الموجودات	24.4	77.6	218	0.3
المنح والاعانات	1,839.3	2,018.67	9.8	9.0
الرعاية الاجتماعية	3,553.7	5,219.3	46.9	23.4
النفقات الرأسمالية	9.3	18.1	94.6	0.1
المديونية (خدمة الدين)	1,863.4	3,633.9	95.0	16.3
البرامج الخاصة	2.9	75.3	2496.6	0.3
المجموع	17,056.1	22,379.1	31.0%	

شكل رقم (19) الإيرادات العام للفصل الاول من عامي 2021-2022

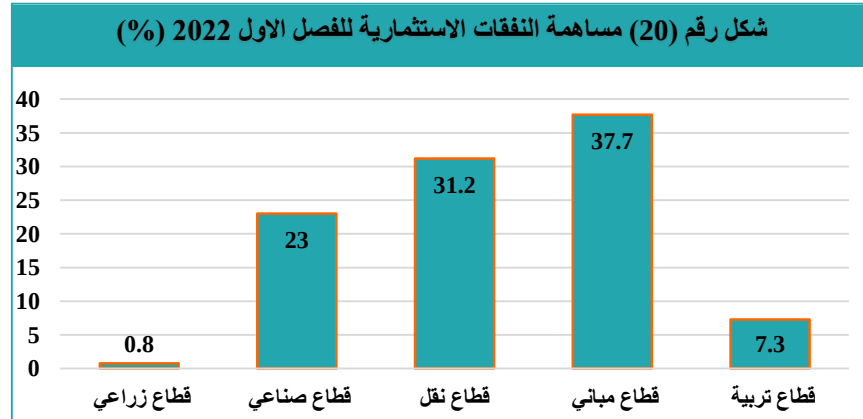


بالمقابل ارتفعت النفقات الاستثمارية بنسبة (187.5%) لعام 2022 مع العرض إن الشق الاستثماري هو الإنفاق الذي يحرك الطلب على موارد السوق الانتاجية وتحديداً سوق العمل والمهارات البشرية، الذي يزيد في الوقت نفسه من نمو الدخل الوطني بآليات يطلق عليها (بالمعجل الاقتصادي)، إلا أنه لا يزال يشكل نسب منخفضة من إجمالي الإنفاق العام حيث بلغت نسبة مساهمة (4.8%)

وقد احتل قطاع المباني المرتبة الاولى في نسبة المساهمة لتبلغ (37.7%) ونسبة نموبلغت (207.6%) فيما احتلت كل من قطاع النقل والقطاع الصناعي المرتبة الثانية والثالثة على التوالي بنسبة مساهمة (31.0%)، (23.0%) بمعدل نمو (463%)، (49.0%) على التوالي، فيما احتل كل من (قطاع تربية و قطاع الزراعة) نسبة مساهمة متدنية لتبلغ (7.3%)، (0.8%) على التوالي.

جدول رقم (8) النفقات الاستثمارية للفصل الاول لعامي (2021-2022)

نفقات استثمارية	ف 1 2021	ف 1 2022	معدل النمو	نسبة المساهمة 2022%
قطاع زراعي	7.8	8.6	10.3	0.8
قطاع صناعي	172.1	256.5	49.0	23.0
قطاع نقل	61.7	347.9	463.9	31.2
قطاع مباني	136.5	419.9	207.6	37.7
قطاع تربية	9.4	81.3	764.9	7.3
المجموع	387.5	1,114.1	187.5	100.0
مجموع الانفاق العام	17,443.6	23,453.3	34.4	



2- الدين العام الداخلي

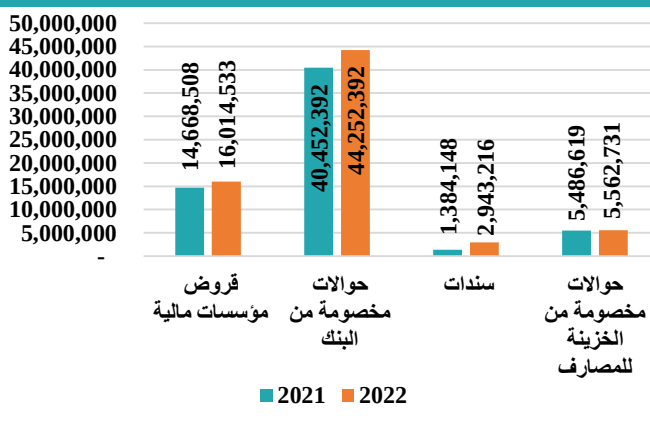
سجل رصيد الدين العام الداخلي في الفصل الاول لعام 2022 ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة (10.7%) ليبلغ (70.3) ترليون دينار مقابل (63.5) ترليون دينار لذات الفصل من العام السابق لتغطية عجز الموازنة العام 2021، وعند تحليل هيكل الدين العام نلاحظ ارتفاع رصيد (حوالات الخزينة المخصصة

لدى البنك المركزي العراقي وقروض المؤسسات المالية) بنسبة (9.4%)، (9.2%) على التوالي والتي تشكل النسبة الاكبر من الدين بنسبة (62.9%) (22.8%) فضلاً عن ارتفاع سندات التسليم الآجل الوطنية، ومستحقات الفلاحين بنسبة (112.6%)، وحوالات الخزينة للمصارف التجارية بنسبة (1.4%) كما في الشكل (22).

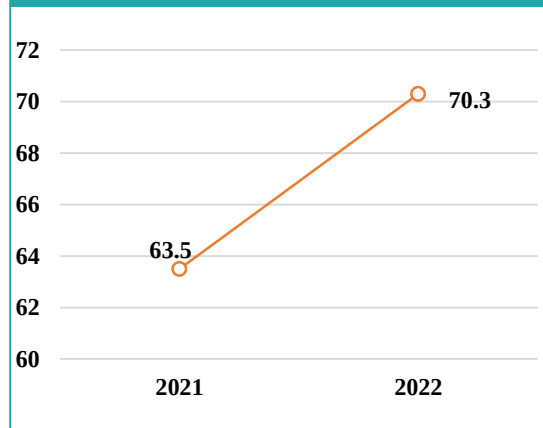
جدول رقم (9) الدين العام الداخلي للفصل الاول عامي 2021-2022

الدين	ف1 2021	ف1 2022	معدل النمو	نسبة المساهمة 2022
قروض مؤسسات مالية	14,668.5	16,014.6	%9.2	%22.8
دين وزارة المالية	1,555.5	1,555.5	%0.0	%2.2
حوالات مخصصة من البنك	40,452.4	44,252.4	%9.4	%62.9
سندات	1,384.2	2,943.2	%112.6	%4.2
حوالات الخزينة للمصارف	5,486.6	5,562.7	%1.4	%7.9
اجمالي الدين العام الداخلي	63,547.2	70,328.4	%10.7	%100.0

شكل رقم (22) الدين العام الداخلي للفصل الاول لعامي 2021-2022 (مليون دينار)



شكل رقم (21) الدين العام الداخلي للفصل الاول لعامي 2021-2022 (ترليون دينار)



وخلاصة القول إن القطاع المالي لا يزال يعاني من المشاكل ذاتها للسنوات الماضية بهيمنة الإيرادات النفطية على الإيرادات العامة مع تركيز الانفاق العام على الانفاق الجاري من جانب وتركز الانفاق الاستثماري المتدني على قطاع المباني وليس على القطاع الانتاجي، وهذا بدوره يوضح عدم ارتباط الموازنة العامة بالخطط التنموية.

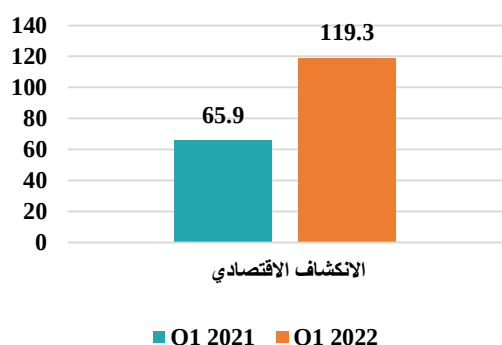
أعلن صندوق النقد الدولي انه من المتوقع ان يسجل الدين العام العالمي (94.4%) من إجمالي الناتج المحلي عام 2022 قياساً بـ (99.2%) عام 2020 مع تفشي كورونا وقال الصندوق في تقرير له إنه رغم الانخفاض المتوقع للدين العام في 2022 فإنه من المرجح أن يبقى أكثر بـ 11 نقطة مئوية مما كان عليه في 2019 قبل تفشي كورونا البالغ (83.4%)، مع تزايد متطلبات الإنفاق بسبب الجائحة وتداعيات الحرب في أوكرانيا. ورجّح الصندوق انخفاض نسبة الدين العالمي إلى (94.1%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في 2023. ويشكل الدين العام على الحكومات نحو (40%) من الدين العالمي الكلي (بما يشمل الشركات والأفراد والأسر) والبالغ نحو (220) تريليون دولار أو حوالي (250%) من إجمالي الناتج المحلي العالمي. وأفاد التقرير بأن عجز ميزانية الحكومات حول العالم يبلغ (4.9%) من إجمالي الناتج المحلي العالمي في 2022، ويتوقع أن ينخفض إلى (4%) في 2023.

القطاع الخارجي

شكل رقم (23) حجم التجارة العراقية للفصل الاول 2022-2021



شكل رقم (24) الانكشاف الاقتصادي للعراق للفصل الاول 2022-2021



1- حجم التجارة

سجل حجم التجارة الخارجية في العراق ارتفاعاً خلال الفصل الاول من عام 2022 بنسبة (113.7%) حيث بلغ حجم التجارة (19,239.2) مليون دولار للفصل الاول عام 2022 مقابل (41,110.7) مليون دولار لذات الفصل من العام السابق ويعزى ذلك إلى ارتفاع الصادرات والاستيرادات معاً قياساً بذات الفصل من العام السابق، فيما سجل الانكشاف الاقتصادي ارتفاعاً ملحوظاً خلال هذا الفصل ليسجل (119.3%) مقابل (65.9%) نتيجة ارتفاع حجم التجارة بشكل أكبر من ارتفاع الناتج المحلي وهذا الارتفاع ناجم عن رفع الحظر من جانب مما زاد من حجم الاستيرادات وارتفاع الصادرات النفطية من جانب آخر بسبب ارتفاع الطلب عليه.

جدول رقم (10) حجم التجارة العراقية للفصل الاول 2022-2021

2022	2021	
26,690.10	14,272.90	الصادرات
14,420.60	4,966.30	الاستيرادات
41,110.70	19,239.20	حجم التجارة
113.70%	(37.69%)	معدل النمو %
119.30%	65.90%	الانكشاف الاقتصادي %

- () تشير إلى العلامة السالبة.

1-1 الصادرات

إرتفع إجمالي الصادرات بنسبة (87.0%) خلال هذا الفصل لتبلغ (26,690.1) مليون دولار مقابل (14,272.9) مليون دولار في ذات الفصل عام 2021 وعند تحليل هيكل الصادرات نلاحظ ان هذا النمو يعود إلى ارتفاع النفط الخام بنسبة (94.5%) كما ارتفعت صادرات المنتجات النفطية بنسبة (1.9%) بالرغم من أن الصادرات الأخرى سجلت إنخفاضاً بنسبة (96.0%) أما على

أساس نسبة المساهمة فقد إستمرت صادرات النفط الخام بالهيمنة على هيكل الصادرات بنسبة مساهمة بلغت (95.9%) فيما شكلت صادرات المنتجات النفطية نسبة (4.2%) وهذا يعني عدم إستفادة العراق من القيمة المضافة لتصنيع النفط الخام فيما شكلت الصادرات الأخرى نسب متدنية لا تتجاوز (0.01%) من إجمالي الصادرات مما يعزز صفة الريعية في الاقتصاد.

جدول رقم (11) أنواع الصادرات في العراق للفصل الاول عامي 2021-2022

انواع الصادرات	الفصل الاول 2021	الفصل الاول 2022	معدل النمو 2022 %	نسبة مساهمة لكل قطاع 2022
النفط الخام	13,161.0	25600.9	94.5	95.92
المنتجات النفطية	1,065.6	1085.5	1.9	4.17
الصادرات الأخرى	46.3	3.7	(92.0)	0.01
الصادرات الإجمالية	14,272.9	26,690.1	87.0	100.0

- () تشير إلى العلامة السالبة.

1-2 الاستيرادات

ارتفعت الاستيرادات بنسبة (190.4%) خلال هذا الفصل قياساً بالفصل ذاته من العام السابق ويعزى هذا الارتفاع إلى عودة الحياة تدريجياً إلى أوضاعها السابقة بعد أزمة كورونا مما أدى إلى ارتفاع جميع مكونات الاستيرادات بشقيها الحكومي والخاص وقد سجلت الاستيرادات الاستهلاكية أكبر معدل نمو بلغ (462.9%) فيما احتل استيراد المشتقات النفطية المرتبة الثانية ليسجل نمو بنسبة

(187.7%) بالرغم من سيطرة القطاع الحكومي فقط على هذا النوع من الاستيرادات وجاءت الاستيرادات الرأسمالية بالمرتبة الثالثة لتسجل نمواً بلغ (160%) ويعزى ذلك إلى ارتفاع استيرادات القطاع الخاص من هذا النوع من الاستيراد بالرغم من إنخفاض استيراد القطاع الحكومي.

أما فيما يخص تحليل هيكل الاستيرادات نلاحظ أن الاستيرادات الرأسمالية تحتل المرتبة الأولى لتشكل (50.0%) فيما احتلت

السلع الرأسمالية نتيجة الظروف التي يمر بها البلد، بينما نلاحظه يستورد المشتقات النفطية التي من المفترض أن ينتجها نتيجة توفر المادة الأولية وتخفيض الكلف الإضافية على الدولة.

الاستيرادات الاستهلاكية المرتبة الثانية بنسبة مساهمة بلغت (34.0%) فيما جاءت استيرادات المنتجات النفطية المرتبة الثالثة لتشكل ما نسبته (14.0%) ومن خلال تتبع هيكل الاستيرادات نلاحظ حاجة البلد إلى

جدول رقم (12) أنواع الاستيرادات في العراق للفصل الأول لعامي (2021 - 2022)

أنواع الاستيرادات	الفصل الأول 2021	الفصل الأول 2022	معدل النمو % 2022	نسبة مساهمة %
الاستيرادات الاستهلاكية	1,345.6	4,908.1	462.9	34.0
الاستيرادات الرأسمالية	2,761.2	7,194.4	160.6	50.0
استيرادات المنتجات النفطية	704.3	2,026.4	187.7	14.0
استيرادات حكومية أخرى	155.2	291.7	88.0	2
الاستيرادات الإجمالية	4,966.3	14,420.6	190.4	100.0

إرتفعت قيمة التجارة العالمية إلى مستوى قياسي بلغ (7.7) تريليون دولار في الربع الأول من عام 2022 بزيادة قدرها حوالي (1) تريليون دولار مقارنة بالربع الأول من عام 2021 وإن حجم التجارة إرتفع بمقدار (250) مليون دولار فقط عن الربع الرابع من عام 2021 وجاء هذا النمو مدفوعاً بارتفاع أسعار السلع الأساسية، وبلغ حجم التجارة السلعية حوالي (6.1) تريليون دولار بزيادة حوالي (25%) مقارنة بالربع الأول من العام السابق وقفزة بنحو (3.6%) مقارنة بالربع الرابع من عام 2021، وكانت قيمة الصادرات السلعية في البلدان النامية أعلى بنحو (25%) في الربع الأول من عام 2022 عنها في الربع الأول من عام 2021، وبالمقارنة نجد أن هذا الرقم يرتفع بحوالي (14%) بالنسبة للبلدان المتقدمة، كما نمت تجارة البضائع بين البلدان النامية بقوة خلال الربع الأول من عام 2022 إلى حوالي (1.6) تريليون دولار، بزيادة حوالي (22%) مقارنة بذات الربع من العام السابق وبنسبة ارتفاع بلغت (1.7%).

2- ميزان المدفوعات

في ضوء ما متوفر من بيانات، أظهرت نتائج ميزان المدفوعات العراقي خلال الفصل الاول 2022 عجزاً مقداره (790.7) مليون دولار، لقد أسهمت عدة عوامل في تحقيق هذا العجز، والتي تنعكس من خلال استعراضنا لمكونات ميزان المدفوعات العراقي وعلى النحو الآتي:

1-2 الحساب الجاري

يعكس مؤشر الحساب الجاري في ميزان المدفوعات سلوك الدولة من خلال الموازنة العامة للدولة وسلوك القطاع الخاص، ومن خلال البيانات المتاحة لدينا، سجل صافي الحساب الجاري فائضاً مقداره (9163.5) مليون دولار خلال الفصل الاول 2022، ونستعرض أدناه تفاصيل مكونات هذا الحساب وعلى النحو الآتي:

1-2-1 الميزان التجاري

حقق الميزان التجاري خلال الفصل الاول 2022 فائضاً بقيمة (14432.6) مليون دولار، حيث سجلت الصادرات الكلية مبلغاً مقداره (26690.1) مليون دولار بضمنها قيمة النفط الخام العيني المدفوع إلى الشركات النفطية الأجنبية بقيمة (3435.9) مليون دولار، أما الاستيرادات الكلية فقد سجلت مبلغاً مقداره (14420.6) مليون دولار على أساس سيف و (12257.5) مليون دولار على أساس

فوب، حيث تم استقطاع نسبة (15%) من قيمة الاستيرادات الكلية عن تكاليف الشحن والتأمين لتحويلها من سيف إلى فوب.

1-2-2 صافي حساب الخدمات

أظهر صافي حساب الخدمات خلال الفصل الاول 2022 عجزاً مقداره (4978.2) مليون دولار وجاء هذا العجز نتيجة زيادة المدفوعات البالغة (6329.8) مليون دولار، أغلبها مدفوعات تتعلق بتكاليف الشحن والتأمين على الاستيرادات لتحويلها من سيف إلى فوب.

في حين بلغ جانب المقبوضات مبلغاً مقداره (1351.6) مليون دولار تحقق أغلبها في بند السفر والذي يضم القادمين إلى العراق من الرعايا العرب والأجانب لأغراض السياحة وزيارة العتبات المقدسة.

1-2-3 حساب الدخل الأولي

حقق صافي حساب الدخل الأولي خلال الفصل الاول 2022 عجزاً بلغ (550.4) مليون دولار وفيما يلي تفصيلاً لهذا الحساب: **تعويضات العاملين:** تمثل المبالغ المحولة من قبل العاملين الذين يعملون خارج موطنهم الأصلي لإقل من سنة. حقق صافي حساب تعويضات العاملين خلال الفصل الاول 2022 فائضاً بلغ (13.6) مليون دولار. **دخل الاستثمار:** حقق صافي حساب دخل الاستثمار عجزاً بلغ (564.0) مليون دولار

نتيجة لزيادة المدفوعات، أغلبها مدفوعات تتعلق بأرباح الشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق المحولة إلى الخارج إضافة إلى مدفوعات الفوائد على الدين العام الخارجي البالغة (220.0) مليون دولار.

1-2-4 حساب الدخل الثانوي

حقق صافي حساب الدخل الثانوي خلال الفصل الاول 2022 فائضاً بلغ (259.5) مليون دولار، نتيجة زيادة المقبوضات البالغة (190.4) مليون دولار، تمثل أغلبها مساعدة مقدمة إلى العراق من المنظمات الدولية كمساعدات إنسانية إلى النازحين، أما جانب المدفوعات فقد سجل مبلغاً مقداره (5.2) مليون دولار، فيما حقق صافي التحويلات الخاصة فائضاً بقيمة (74.3) مليون دولار عن المساعدات العائلية المقدمة من قبل غير المقيمين إلى ذويهم وتحويلات العاملين الذين يعملون خارج موطنهم الأصلي لأكثر من سنة.

2-2 الحساب الرأسمالي

حقق صافي الحساب الرأسمالي خلال الفصل الاول 2022 عجزاً مقداره (11.7) مليون دولار، ويمثل هذا الحساب التحويلات الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الأصول الثابتة والمنح الرأسمالية المقدمة من قبل الحكومات والمنظمات الدولية.

3-2 الحساب المالي

حقق صافي الحساب المالي خلال الفصل الاول 2022 مبلغاً مقداره (11618.2) مليون دولار، وقد ظهر هذا الحساب بإشارة موجبة نتيجة للتغيرات التي طرأت على كل من الأصول والخصوم المالية الخارجية، وفيما يلي استعراضاً لمكونات هذا الحساب: -

3-2-1 صافي الإستثمار المباشر

حقق صافي هذا الحساب خلال الفصل الاول 2022 مبلغاً مقداره (405.8) مليون دولار، نتيجة الزيادة في الأصول المالية الخارجية بقيمة (49.2) مليون دولار، مع انخفاض في الخصوم المالية بقيمة (356.6) مليون دولار، عن تسديد الكلف الرأسمالية للحقول النفطية المقدمة من قبل مقاولي عقود الخدمة للشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق.

3-2-2 صافي استثمار الحافطة

حقق صافي استثمار الحافطة خلال الفصل الاول 2022 مبلغاً مقداره (258.1) مليون دولار نتيجة الزيادة في استثمارات المحفظة الاستثمارية للأوراق المالية لوزارة الدفاع بقيمة (83.7) مليون دولار، فيما حقق جانب المطلوبات إنخفاضاً في الخصوم المالية بقيمة (174.4) مليون دولار.

3-2-4 الأصول الاحتياطية (الاحتياطيات الرسمية)

حققت الأصول الاحتياطية للبنك المركزي خلال الفصل الاول 2022، إنخفاضاً بلغ (790.7) مليون دولار، نتيجة لإنخفاض الموجودات الأجنبية من العملة والودائع.

4-2 فقررة صافي السهو والخطأ

حققت فقررة صافي السهو والخطأ خلال الفصل الاول 2022، مبلغاً قدره (2466.4) مليون دولار، وقد ظهرت هذه الفقررة بإشارة موجبة مما يعني إن هناك معاملات دائنة لم تسجل في ميزان المدفوعات أو لم تُغطَّ بالكامل لعدم توافرها من المصدر، أو قد تكون هناك قيود مدينة قدرت أكثر.

3-2-3 صافي الاستثمار الآخر

حقق صافي الاستثمار الآخر خلال الفصل الاول 2022 ، فائضاً مقداره (11745.0) مليون دولار، نتيجة زيادة الأصول المالية للقطاع الرسمي وشركات الإيداع الأخرى وصافي الودائع في الخارج بقيمة (5514.2 ، 1701.5 ، 49.9) مليون دولار على التوالي ، فيما حقق جانب المطلوبات لهذا الحساب إنخفاض في الخصوم المالية بقيمة (4526.2) مليون دولار نتيجة إنخفاض التزامات الحكومة تجاه مقاولي عقود الخدمة للشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق بقيمة (1202.1) مليون دولار والمسحوب من القروض الخارجية الممنوحة للعراق البالغة (1194.8) مليون دولار، فيما بلغت تسديدات الأقساط عن هذه القروض قيمة مقدارها (2129.3) مليون دولار، وحققت الخصوم المالية لشركات الإيداع الأخرى ارتفاعاً مقداره (46.8) مليون دولار.

شكل رقم (25) مكونات ميزان المدفوعات العراقي للفصل الاول 2022 (مليون دولار)

